

المستقبل العربي

تشرين الأول/أكتوبر 2020

السنة 43

العدد
500

أسئلة المستقبل العربي

(عدد خاص)



مركز دراسات الوحدة العربية

البلدان العربية وأولوية البحث العلمي: إلى متى سيستمر الهدر؟

الحبيب استاتي زين الدين (*)

أكاديمي مغربي - جامعة عبد المالك السعدي.

مقدمة

في مسرحية «رجل الذكرى» لعبد الله العروي، يُسجّل «عمر» - وهو إحدى شخصياتها الرئيسية - انحلال علاقته بماضيه، وعجزه عن ربط علاقة قوية جديدة مع الحاضر، فيواجه وحيداً أعزل المستقبل الغامض، ومن وراء المستقبل الزمن المتحكّم في كل شيء⁽¹⁾. إنها المواجهة التي صاغها الجابري، وهو الوفي لمنطق الإفادة الذكية من الماضي، في سياق التنبيه إلى صعوبة أن يحيط الباحث أو المهتم بشأن من شؤون البلدان العربية من دون ربط الفروع بالأصول والحاضر بالماضي، من منطلق أن كل شيء، في مجال السياسة، كما في مجالات أخرى، له تاريخ. ضمن هذا الترابط، ووعياً بنسبية الثبات فيه، ألا يحيرنا من اكتشاف فجأة أهمية البحث العلمي حين لزم الناس بيوتهم خوفاً من عدوى «فيروس كورونا المستجد»؟ متى تسلّت إلى أذهاننا فكرة أن صناعة اللقاح أو الدواء أو تحسين مناخ الإبداع يستلزم التسلح بحسن النية أو الاتكال؟ ألم يدهشنا من كان يُقوّي معارفه بقراءة سرديات التحكم والمؤامرة التي لا تنتهي؟ انتبهنا - ولو متأخرين - إلى ما تستطيع الدولة فعله إن هي راهنت على الموارد الذاتية الطبيعية كانت أو بشرية. هل استوعبنا الدرس جيداً؟ العلم قوة، والدولة سنده ومحركه. من خلال أجهزتها المختصة تحدد الميزانيات الموجهة لكل قطاع، وتسنّ القوانين، وتنفذها، وتحكم في النزاعات بين الناس. أليس بإمكانها والحالة هاته أن تحتضن الذكاء وترعاه؟ ألا تستطيع، بالاستناد إلى شهادة التاريخ والواقع، أن تربي النفوس على التطلع إلى العلم والافتداء بأهله، أو تزرع في العقول الافتخار به وتحفيزه أو العكس؟

يظن أناس كثر، منهم مثقفون، أن التاريخ هو مجموع أحداث الماضي، والحال أننا عندما نتأمّله ونفهمه نجده يدعونا بعد شك واحتراز إلى «استيعاب المحفوظ» لاستشراف مستقبل

estatizineddine@uae.ac.ma.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) عبد الله العروي، رجل الذكرى (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص 4.

الماضي والحاضر. في ظل هذا التصور، ونحن نتابع اتساع قائمة البلدان العربية التي ستشارك في الاختبارات السريرية - المتعلقة بتجريب آثار اللقاح المضاد لـ«كوفيد 19»- طمعاً في الحصول على كميات كافية منه؛ وبغض النظر عن بيانات منظمة الصحة العالمية وما تُبطنه من تنافس محتدم بين المراكز والمختبرات الكبرى في العالم، يتسلل إلى أذهاننا تساؤل مستفز مُثقل بالأمال والآلام: أين علمائنا؟ هل أبعدهم قواعد «اللعبة» المستترة التي تلزم الخاضعين لها «بترطيب علاقاتهم مع من استحدثوها اعتباراً»⁽²⁾ بتعبير آلان دونو (Alain Deneault)؟ لم لا يُذكرون في الغالب إلا بعد موتهم أو إشادة الغير بهم؟ لم هذا العجز عن زرع الثقة في عقول ونفوس أزيد من 362 مليون عربي على اختلاف مواقعهم وتوجهاتهم؟

أخاف أن أحيب أمل القارئ إن كان يظن أن المقال الذي بين يديه يحمل إجابة أو إجابات متفائلة جداً. لا أقصد أن لا شيء أُنجز بقدر ما ألفت الانتباه إلى أن أموراً كثيرة لم تنجز بعد، وأن ما تم إنجازه يحتاج إلى استثمار وتطوير دائمين. ومهما كان الحكم قاسياً بالنسبة إلى من يعينهم الأمر، من إدارة وهيئة تدريس وطلبة، ومنهم جامعيات وجامعيون أكفاء ونزهاء، وباحثون وباحثون مثابرون، هناك واقع حال غير سوي، يجعل المراكز والمختبرات البحثية داخل الجامعة أو خارجها تتعثّر، وتُتّيه بعد كل ولاية أو تعديل حكومي في دوامة من «إصلاح الإصلاح» أو ما يسميه بيير بورديو (Pierre Bourdieu) «الوصفة القاتلة للإصلاح». ماذا ننتظر؟ هل الأمر عسير؟ القول بالتعقيد خضوع للواقع وتحدياته، الإنكار مكابرة وتعام لا غير في عالم موسوم بتقلص المسافات بين أقطابه، من جهة، ومحكوم بمصالح وتكتلات جيوسياسية كبرى، من جهة ثانية. المؤسف والمؤلم في هذا السياق، بحسب الراحل المهدي المنجرة رحمة الله عليه، أن العالم العربي أو الأفريقي لم يفهم بعد أن الاتحاد والتكتل ليسا مسألة سياسية، وإنما هما قبل أي شيء مسألة بقاء. أزمة الدول المنتمية إلى هذا العالم معروفة منذ عقود؛ وهي أن النموذج التنموي الذي تم اختياره من طرف المسؤولين، هو عدم الاعتماد على الذات، واللجوء عوض ذلك إلى المساعدة الفنية والتعاون الدولي، في حين أن الحل الوحيد هو الاعتماد على النفس وخلق النموذج التنموي الذاتي⁽³⁾. هل هي دعوة إلى الانغلاق كما قد يفهم البعض؟ أبداً، العمل الجماعي ضرورة لصقل الخبرات وتكاملها، أما الاتكال على الغير ودفع الخبرة الوطنية، عن قصد أو جهل، إلى الاغتراب أو التأقلم مع القائم فهو تكريس للتخلف والتشرذم ليس إلا.

وعياً بآثار هذا الاتكال، ظلت مجلة **المستقبل العربي**، وهي الحاملة لمسار فكري طويل موسوم بالعطاء والمقاومة والتطلع إلى الوحدة، تُنبّه عبر بحوثها المحكّمة لأزيد من أربعة عقود من الصدور الشهري إلى ضرورة الاستثمار في البحث العلمي والعناية بالمشتغلين المجدين به. سنة 1978، وتحديداً ضمن عددها الثالث، استهل إلياس زين نظرته الخاطفة حول اتجاهات المستقبل لهجرة العقول العلمية والكفاءات الفنية والمهنية بهذا السؤال الجوهري: هل ستزداد الهجرة العلمية من الأقطار العربية للبلدان المتقدمة أم ستخفّ. أجاب قائلاً آنذاك: تسير الهجرة العلمية جنباً إلى

(2) آلان دونو، **نظام التفاهة**، ترجمة وتعليق مشاعل عبد العزيز الهاجري (بيروت: دار سؤال للنشر، 2020)، ص 130.

(3) المهدي المنجرة، **قيمة القيم**، ط 2 (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2007)، ص 293.

جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلا رادع لها ولا جاذب للمهاجرين سوى التنمية الشاملة والمتكاملة⁽⁴⁾. فما الذي تغير بعد هذه المدة الزمنية؟ أيّ نموذج تنموي اتبعته البلدان العربية: المنتج لقيم البحث العلمي أم المكرّس لتأخره وتبعيته؟

أولاً: مفترق الطرق: التنمية والديمقراطية

الارتقاء بالبحث العلمي، وضمنه حاملون لهمة والساعون لخدمته، لا يتحقق إلا في إطار مشروع وحدوي للتنمية وإلا لا داعي لأن نقلق على مسألة هجرة الذكاء العربي، لأن وجود الجميع سيكون مهدداً⁽⁵⁾. فالتنمية عملية تغيير هيكلية في النسق الاجتماعي - الاقتصادي تتضمن تطوير وتنويع البنيان الإنتاجي المحلي، بما يؤدي إلى ارتفاع مطرد في المستوى المعيشي للناس - كل الناس -، وتحرير المواطنين والمواطنين بتخليصهم من عوائق المشاركة الفاعلة في النشاط الاجتماعي - الاقتصادي، وتمكينهم من الاقتسام العادل لعوائد هذا النشاط، وتحرير الوطن بتخليصه من ربقة التبعية، المدمرة، للخارج⁽⁶⁾ كما أشرت سلفاً. في غياب هذا التصور، سنجد أنه على الرغم من كثافة الخطاب الرسمي في شأن ما تحقق نتيجة تطبيق معيار نسبة النمو الذي اتبعته بلداننا، استجابة لإيحاء أو إملاء

في مختلف الحقول والاختصاصات، توجد أطر علمية على مستوى عال من الكفاءة والخبرة لم تتل حظها ونصيبها من الاهتمام والتشجيع في منظومة بحثية لا تزال تعاني تضافر مشكلات جمّة، سواء في ما يتعلق بقلة الإمكانيات المالية والتقنية، أو هشاشة الإطار القانوني اللازم لتطورها.

المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، يُسجّل استمرار انهيار نماذج التنمية التي فرضتها المحافل الدولية، وهذا الانهيار هو المستديم وليس التنمية⁽⁷⁾. لم تنعكس هذه الأرقام «الوردية» لهذا النمو على البحث العلمي فحسب، بل على المستوى المعيشي للمواطنين والمواطنين أيضاً، بسبب «عدم مراعاة البعد الاجتماعي للنمو»⁽⁸⁾، بما يفيد أن منافع النمو لم تُوزَّع توزيعاً متكافئاً ولم تصاحبها عملية إعادة توزيع للدخل العام بطريقة سليمة وعادلة، الأمر الذي قاد إلى تفشي ظاهرة الفساد التي باتت تتشكل في منظومة اجتماعية متكاملة. وإذا تأملنا حالة المنطقة العربية بخصوص سوء

(4) الياس زين، «أخطار زيف الأدغة على الأمة العربية»، المستقبل العربي، السنة 1، العدد 3 (أيلول/سبتمبر

1978)، ص 53.

(5) منقول بتصريف من: نادر فرجاني، «هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة 8،

العدد 80، (تشرين الأول/أكتوبر 1985)، ص 95.

(6) منقول بتصريف من: المصدر نفسه، ص 95.

(7) المنجرة، قيمة القيم، ص 8-9.

(8) محمد عبد الشفيق عيسى، الفقر والفقراء في الوطن العربي، أوراق عربية؛ 35. شؤون اقتصادية؛ 9 (بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 15.

توزيع الثروة والطرق غير المشروعة للاستيلاء عليها، نجد تشابها بينها، مع اختلاف في الدرجة وليس في النوع، بالنظر إلى فشل أنظمتها في خلق نظام اقتصادي تنافسي عادل تكون فيه المسافة بين السلطة والثروة واضحة. في غياب اقتصاد بهذه الميزة، أصبحت هذه الدول تقترب، في صيغتها الحالية، من معادلة التنمية من دون ديمقراطية .

إن عدم توفير الظروف الملائمة التي تجتذب أصحاب الكفاءات وتحفزها على البقاء يمثل إحدى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها البلدان النامية أو التي تسير في طريق النمو.

أثرت هذه الصيغة - وما زالت تؤثر - في وظيفة البحث العلمي وإنتاجيته ومفعوله، إذ كان لتحالف المال والاقتصاد والسلطة آثار سلبية لم تسعف في تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل، وتحسين الأداء العلمي والتكنولوجي. هذا التحالف أدى، وفق خبراء اليونيسكو، إلى خلق توجه نحو تعريف الأمن القومي وفقاً لتعريفات عسكرية. نتيجة لذلك، يتم تخصيص الموارد للدفاع والميزانيات الأمنية والعسكرية، وليس لأنشطة البحث والتطوير التي يمكن أن تساعد على مواجهة الفقر والبطالة، وتآكل

الرفاهية الإنسانية، التي تستمر كواب في المنطقة⁽⁹⁾. البلدان صاحبة نسب الإنفاق العسكري الأعلى مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي هي من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لطالما نبهت الكثير من الدراسات المسحية إلى هذا العامل، حيث لا تتجاوز نسبته في البلدان العربية بالمئة 0.3، وهو ما يعني أن نصيبها من الإنفاق الإجمالي العالمي على هذا المجال لا يتجاوز 1 بالمئة، من دون احتساب الأضرار الناجمة عن الصرف النوعي لهذا الإنفاق، حيث تلتهم أجور الأساتذة والباحثين قسماً مهماً منها، من دون أن تخضع لمعايير موضوعية مبنية على كفاءة الإنتاج العلمي ونوعيته، ومن دون أن ترتبط بمعايير التقييم المستمر لأداء الأساتذة، والتحفيز المبني على النتائج المحصل عليها بصورة موضوعية⁽¹⁰⁾.

ثانياً: الاستثمار في الذكاء العربي: مشكل تدبيري أم قيمي؟

في مختلف الحقول والاختصاصات، توجد أطر علمية على مستوى عال من الكفاءة والخبرة لم تنل حظها ونصيبها من الاهتمام والتشجيع في منظومة بحثية لا تزال تعاني تضافر مشكلات جمة، سواء في ما يتعلق بقلة الإمكانيات المالية والتقنية، أو هشاشة الإطار القانوني اللازم لتطويرها، إضافة إلى ضعف بنى فضاءات البحث وبرامجها ومناهجها ومخرجاتها، وتواضع تحفيز «الباحثين العاملين» وتشجيعهم على البذل والاجتهاد، ما يدفع الكثير منهم إما إلى الانزواء التام، أو الاشتغال ضمن مجموعة صغيرة، أو الهجرة بحثاً عن فضاءات أرحب للعبء والبحث. ولأن هجرة «الكفاءات»

(9) اليونيسكو للعلوم، تقرير اليونيسكو نحو عام 2030، ص 44، <https://ar.unesco.org/unesco_science_report>

(10) امحمد مالكي، «مكانة الجامعات العربية في تصنيف شانغهاي لعام 2019»، موقع «عربي 21»، 13 كانون الثاني/يناير 2020، <<http://bit.ly/2NoM3Lw>> (شاهد بتاريخ 20 آب/أغسطس 2020).

أو العقول (Brain Drain) أصبحت صيداً تتسابق عليه الدول والشركات الكبرى (هناك شركات عابرة للقارات متخصصة في استقطاب الذكاء في البلدان النامية)، فإنها لا تكون «فرصة» إلا حينما تكون الهجرة ظاهرة طبيعية تساعد على توسيع الخبرة والاطلاع على الثقافات والحضارات الأخرى وتنعكس إيجابياً على المجتمع الذي خرجت منه هذه المجموعات، وهي تصبح خطراً واستنزافاً عندما تتحول إلى ظاهرة مجتمعية تسبب نقصاً في الطاقات البشرية المتميزة والقادرة على إحداث التغيير في المجتمع سواء في جانبه الاقتصادي وليس المالي فقط، أم جانبه الثقافي والفكري، أم جانبه الإداري. على هذا النحو، يجدر التنبيه إلى أن عدم توفير الظروف الملائمة التي تجتذب أصحاب الكفاءات وتحفزها على البقاء يمثل إحدى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها البلدان النامية أو التي تسير في طريق النمو، منذ أن باشرت هذه البلدان وضع البرامج للنهوض بأوضاعها المتردية الموروثة عن عقود طويلة من الحكم الاستعماري والهيمنة الأجنبية⁽¹¹⁾.

في الوقت الذي أوجدت دراسة هذه الحركة مجالاً علمياً وبحثياً مستقلاً في العقود الأخيرة في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، الملاحظ أنه لا يزال واقع دراسة هجرة الباحثين العرب، ولا سيما باللغة العربية، سواء ما ارتبط منها بدراسة الهجرات الدولية في المنطقة العربية والمغربية أو بدراسة الهجرات من هذه المنطقة إلى الخارج، محدوداً⁽¹²⁾، مع العلم أنها من المناطق المعنية، بسبب مخلفات الاستعمار، بالتناول العلمي والعملية لمسألة ثلاثية الربح للفاعلين المعنيين: المهاجر والدولة الموفدة والدولة المستقبلة. والمُراقب والمتابع للبيانات والتقارير المحلية والدولية لأوضاع البلدان العربية، أقله في العقدَيْن الفائتَيْن، يلحظ تواتر وتزايد عدد ذوي الكفاءات المهنية والعلمية التي تحوز قدرات بشرية ومعرفية في نسبة المهاجرين، ويوضح بعضها، مثلاً، على مستوى بلدان العالم الجديد (أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وكندا) أن معظم المهاجرين إلى هذه البلدان من ذوي الكفاءات التعليمية، هاجروا بعد الثانية والعشرين، وأتموا تعليمهم الجامعي الأول قبل هجرتهم⁽¹³⁾. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات يشير إلى أن حجم هذه الكفاءات المهاجرة إلى البلدان المستقبلية للهجرة هي الأقل نسبياً بين بلاد مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن هجرتها تبقى عالية بالنسبة إلى مستوى التحصيل العلمي في المنطقة، وتؤثر سلبياً في نقص رأس المال البشري والمعرفي فيها⁽¹⁴⁾. وللإشارة، لا تقتصر هذه الظاهرة على حملة الشهادات الجامعية العليا من الدكتوراه والماجستير فحسب، بل جميع الكفاءات والخبرات في مختلف الميادين الإنسانية والعلمية.

(11) مؤسسة الفكر العربي، «الأدمغة العربية المهاجرة: خرج ولم بعد!»، نشرة أفق، 23 أيار/مايو 2020، <http://bit.ly/2vR4KSd> (شوهده بتاريخ 17 آب/أغسطس 2020).

(12) انظر مراجعة عبد القادر الأطرش، لكتاب: «هاشم نعمة فياض، الهجرة المغربية الخارجية: هولندا نموذجاً»، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12 (نيسان/أبريل 2012)، ص 174.

(13) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الورقة المرجعية للمؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، في موضوع: الشباب العربي: الهجرة والمستقبل، الدورة السادسة للعام الأكاديمي 2016-2017، ص 3-4، <https://cutt.us/UnWTE> (شوهده بتاريخ 14 آب/أغسطس 2020).

(14) المصدر نفسه.

يشعر المرء أول وهلة بالفخر حين يسمع أو يقرأ عن كفاءات عربية تألقت عالمياً في الفلك والفيزياء والكيمياء والطب والأدب والفلسفة والقانون وغيرها من المجالات الفكرية. لكن سرعان ما يخبو هذا الشعور عند استحضر الدوافع والحيثيات التي أثرت في اتخاذ قرار استقرار هذا الذكاء خارج حدود الوطن الأصلي. يكفي الرجوع إلى الحوارات أو اللقاءات التي أجريت مع حالات كثيرة لاكتشاف سبب أو أسباب هذا الشعور الممزوج بالاعتزاز والحسرة تجاه علماء ونجباء لم يحظوا بالتقدير والتشجيع الكافيين بينما تبوأوا مناصب علمية راقية وأدهشوا كبريات المؤسسات والمراكز البحثية العالمية بإنتاجات واختراعات مؤثرة وغير مسبوقه في ميدان اشتغالهم واهتمامهم العلمي بعد أن وجدوا الظروف المادية والمعنوية المناسبة للإبداع والتميز. ترتبط هذه الظروف بمحددتين متداخلتين:

حين يقتحم ميدان الشؤون العامة أناس شرهون يهتمون بإثراء حياتهم الخاصة لا غير، ويأملون بأن يختطفوا منها السعادة التي يتوقون إليها، فعندئذ يستحيل أن تقوم حكومة صالحة، إذ إنهم سيتصارعون في سبيل الحكم حتى تقضي هذه الحرب الداخلية عليهم وعلى الدولة بأسرها.

الأول ذو طابع وظيفي يرتبط بضعف السياسات العامة في استقطاب الكفاءات الوطنية وتحفيزها معنوياً ومادياً رغم ما يبذل من مبادرات ومسامحة للتخفيف من وتيرتها بلغة الأرقام. لا تغفل هذه النقطة عن التحولات العالمية والإقليمية المتعلقة بالتطور التكنولوجي وتشجيع حرية التنقل وحركية رؤوس الأموال والكفاءات، لكنها تُشدد على أن الآثار أبلغ وأعمق في الدول التي لا تزال تبحث عن المداخل الأنسب لتحقيق التنمية المرغوب فيها، وخصوصاً أن جذب المواهب وتوفير الفرص الملائمة لقدراتها يمتد من المادي إلى الرمزي، ومن الامتيازات المالية إلى الرعاية النفسية والإعداد الجيد لظروف العمل. فأبى اختصاصي كيفما كان موضوع

بحته وتخصصه، إذا لم يجد تلك التسهيلات والتحفيزات الضرورية، فإنه يصبح أمام خيارين: إما أن يضيع كل ما تعلمه، وإما أن يهاجر.

الثاني ذو بعد قيمي - بنيوي يشير إلى هشاشة حرية الإبداع والتعبير والمحاسبة إما بسبب عدم القيام بأي شيء كمبرر لعدم القدرة على مواجهة التطورات والاضطرابات المحلية والإقليمية بسبب تعقيدها، وإما بسبب الاستمرار في الوضع الراهن واستدامته بالممارسات السابقة نفسها التي لم تتخلص بعد من الاعتقاد في جدوى «المقاربة الأمنية»، مع ما ينتج من ذلك من تأجيل فاتورة الإصلاح الاجتماعي والسياسي الضروري والمننظر منذ عقود. ولكن على يقين بأن عملية تطوير نظام متميز للتجديد وللابتكار بحاجة إلى ما هو أكثر من وضع نظام مؤسسات ملموسة. الاعتبار والقيم غير الملموسة تُعدّ حيوية كذلك، بما فيها الشفافية، وسيادة القانون، وعدم السماح بالفساد، ومكافأة المبادرات والمسامحة، ومناخ صحي للأعمال، واحترام البيئة ونشر مميزات التكنولوجيا والعلوم الحديثة لعموم المواطنين والمواطنين بما في ذلك الأقل حظوظاً بينهم. كما يجب أن تعتمد عملية التوظيف والتعيين في المؤسسات العامة بالأساس على خبرة

وجدية الأشخاص وليس على اعتبارات ذاتية أو سياسية⁽¹⁵⁾. ما يزيد من حدة هذا العجز أن لا أحد يعرف حقيقة أين سينتهي كل شيء. الكثير من المال ينفق على هيئات صورية، ناهيك بتنامي الإنفاق على أجهزة الدفاع وقوات ضبط الأمن وحفظه. ألن يكون هذا المال أكثر فائدة ومردودية لو استثمر جزء ضئيل منه في تنمية الفكر وفضاءاته تبعاً لتعاقدات مضبوطة ومعلومة⁽¹⁶⁾؟ إنه سؤال بريء. في المقابل، التفكير في ما يشهده العلم والتكنولوجيا من تسارع هائل في ارتباط بتغيرات جيو-سياسية عالمية حدثت في السنوات الأخيرة يمثل أحد محفزات البحث عن الجواب الأنسب له.

ثالثاً: في الحاجة إلى استخلاص الدروس

تمثل الأزمات محطات لاستخلاص الدروس، وإعادة النظر في السياسات والأولويات، والإفادة من الأخطاء؛ وفي هذه المحطة القاسية التي يمرّ منها العالم، يطرح السؤال بحدّة حول ما إذا كانت الدول التي طالما همّشت آليات وبنيات البحث العلمي ومخرجاته سترجع أوراقها وحساباتها من جديد بهذا الخصوص، أم ستستمرّ على نهجها، وهدر الكثير من الفرص والإمكانات⁽¹⁷⁾. وقف جون واتربروري (John Waterbury) في كتابه المعنون **المهمات المستحيلة... التعليم العالي وصناعة السياسات في العالم العربي** على أحد مسببات هذا الهدر، إذ كتب أن «القادة يتجنبون المخاطرة، وبالتالي يطبقون سياسات ترويض الجامعات وهيئاتها البحثية سياسياً، ولكن في هذا المسار، تستنزف قدرات الجامعات على الابتكار وخلق المعرفة. حين يقترح ميدان الشؤون العامة أناس شروهون يهتمون بإثراء حياتهم الخاصة لا غير، ويأملون بأن يختطفوا منها السعادة التي يتوقون إليها، فعندئذٍ يستحيل أن تقوم حكومة صالحة، إذ إنهم سيتصارعون في سبيل الحكم حتى تقضي هذه الحرب الداخلية عليهم وعلى الدولة بأسرها⁽¹⁸⁾.

وعياً بهذا الواقع، يكشف تقرير اليونسكو لعام 2019 أن «إصلاح المناهج الدراسية لا يكفي وحده لإيجاد فرص عمل في اقتصاد المعرفة»، وأن النظام التعليمي «لا يزال غير قادر على إعداد خريجين متحمسين للإسهام في تحقيق اقتصاد أكثر صحة». لم لا؟ ينبغي أن تتساءل الحكومات عما إذا كان النظام التعليمي يتحمل الخطأ وحده، أو إذا كانت هناك عقبات أخرى تخنق الابتكار وثقافة تنظيم المشاريع⁽¹⁹⁾ على الرغم من أنه على ربوع هذا الفضاء الفسيح من الوطن العربي، قلماً يتفق الفاعلون، من أيّ المشارب كانوا، كما يتفقون على أهمية التربية والعلم، ودورهما في

(15) اليونسكو للعلوم، تقرير اليونسكو لعام 2019، ص 449.

(16) انظر تقديم ميشيل إس دي فريس، في: محمد حركات، مفارقات حكمة الدولة في البلدان العربية، ترجمة محمد مستعد؛ مراجعة عبد الفتاح الصادقي (ألمانيا: منشورات هانس زايدل 2018)، ص 19.

(17) إدريس لكريني، «فرص البحث العلمي بالمغرب»، هسبريس، 16 آب/أغسطس 2020، <<https://cutt.us/>> f4vIA (شاهد بتاريخ 14 آب/أغسطس 2020).

(18) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة فؤاد زكريا؛ مراجعة محمد سليم سالم (القاهرة: دار الكاتب العربي

للطباعة والنشر؛ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1968)، ص 254.

(19) محمد الشرقاوي، «الجامعات المغربية بانتظار السكتة القلبية»، أخبار اليوم، 17/8/2020، ص 6.

النهضة⁽²⁰⁾. ترسخ هذا الشعور منذ أن نشرت الأمم المتحدة تقريراً عن واقع التنمية البشرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سنة 2002. وفي الحقبة الممتدة من الحراك العربي إلى اليوم، ظل يتجدد باستمرار النقاش ذاته حول أولوية البحث العلمي لمواجهة مخاطر العصر في تجلياتها المختلفة، بوصفه المجال الأقدر على التعااطي مع المشكلات والكوارث والأزمات التقليدية والمستجدة التي تواجه الإنسان وحضارته بقدر من الجاهزية والكفاءة، وهو ما يحتم تقديم المزيد من الدعم للباحثين للوصول إلى نتائج مهمة تخدم قضايا المجتمع. هل انعكس هذا النقاش على مكانة المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية (التابعة لها أو المستقلة عنها)؟ ما مآل مخرجات وتوصيات مؤتمرات وزراء التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان العربية؟ ألا يؤكدون في كل اجتماع على ضرورة تطوير البحث العلمي والابتكار ووقف استنزاف العقول الذي يمثل خسارة لا تقدر بثمن؟

**إن استمالة الكفاءات ورعايتها
تتطلب استراتيجية وطنية طويلة
الأمد، بينما مشكلة بلداننا أنها لم
تخرج بعد من دوامة سياسات رد
الفعل والارتباط بالغير إما بمبرر
العجز عن التصدي للتطورات
والاضطرابات المحلية والإقليمية
بسبب تعقيدها، وإما بسبب
الاستمرار في الوضع الراهن
واستدامته بنفس الممارسات.**

لربما توضع الاتفاقات العربية ونتائج المجالس العربية عادة على الرفوف، لأن الفاعلين والمختصين والمهتمين، يذهبون جميعهم طرائق قديماً حول الأولويات وطرائق التنفيذ. لذلك، سيكون من المفيد أن تنطلق أيّ مكاشفة من مفارقة ثابتة تمس جميع الميادين. نستهل أيّ رؤية أو تعاقيد أو برنامج برهانات وتطلعات عريضة، ونختمه بتردد وريبة وتهرب من تحمّل المسؤولية. وحتى لا نكون عديمين، سنتكئ على فكرة أن «الحياة بأسرها حلول لمشاكل»: لنقول إنه، إذا جاز لنا استعارة عبارة كارل بوبر (Karl Popper)، «يجب أن نتحسس طريقنا

جيداً قبل أن نخطو»، و«أن أسوأ شيء هو أننا لا نتعلم من الماضي»⁽²¹⁾. أليست كل كرامة في الفكر، وكل كرامة في الذاكرة كما قال أندري كونت - سبونفيل (André Comte-Sponville) لن تختلف الإجابات، في نظري، عن متانة العلاقة بين ثلاثية «الفكر والكرامة والماضي»، لكن حبذا لو تنفّلت كل رؤية بحثية، كما ينه جاك لوغوف (Jacques Le Goff)، من إمكان استغلال الذاكرة كأداة وهدف للسلطة⁽²²⁾ أو تصفية لحسابات ضيقة ليس إلا. التنازع حول الضرر، ومحاولة ألا يتكرر ما حدث، هو صراع القوى الاجتماعية والسياسية حول الخيبات المزعجة للنسيان في بلدان يبدو أنها أصبحت، بوعي أو بغيره، مشيئة لكي تضمن لنفسها الاستمرارية على الحالة الملتبسة التي هي عليها. أهي

(20) منقول بتصرف من: حسن أوريد، «خريف الجامعة»، القدس العربي، 2020/2/26، ص 22.

(21) كارل بوبر، الحياة بأسرها حلول لمشاكل، ترجمة بهاء درويش (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1994)، ص

261-265.

(22) عزيزة البريكي ورشيد توهو، «الذاكرة المرورية وعدالة الانتقال: بين مقاربة الحركات الاجتماعية والتاريخ

الجديد»، إضافات، العددان 26-27 (ربيع - صيف 2014)، ص 61.

مشكلة نفسية أم اجتماعية أم تاريخية؟ لربما كل ما يتكون عبر التاريخ يتفكك عبر التاريخ. ويمكن عدّ إحدى علامات بدايات التحول والتفكك ومؤشرات تلك اللحظة التي يدخل فيها التاريخ بكل ثقله، واستمراريته واسترساله في توترات ظاهرة وخفية، مع راهن المجتمع، وحاضره ومتغيره.

منتصف التسعينيات، كانت بلدان عربية كثيرة متقدمة على الصين وعلى كوريا الشمالية، وفي نفس مستوى سنغافورة تقريباً، لكن هذه الدول تفوقت عليها اليوم في مجال البحث العلمي بصورة كبيرة، بل شقّت طريقها لتتحول من دول «طاردة» للكفاءات إلى «جاذبة» لها، ليس لديها أي ثقافة للبحث العلمي، لكنها استثمرت مبلغ ثلاثة مليارات دولار وتعاقدت مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية طوال أربع عشرة سنة في مجال الطب والإعلام الآلي، كما تقوم بانتقاء الباحثين بمعايير دقيقة جداً لتكوين

علاقات بحث مع أساتذتها وطلبتها⁽²³⁾. من أجل الحصول على ما يكفي من المواهب لملء الوظائف التي يحتاج اقتصادنا المتنامي إليها، كما يقول لي كوان يو (Lee Kuan Yew)، أول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة (1959 - 1990)، «شرعت في اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها: أعني رجال أعمال يتمتعون بروح تجارية مغامرة، مهنيين متخصصين، فنانيين، عمالاً مهرة»⁽²⁴⁾. هل نجحت سنغافورة في هذا الطموح؟ الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية تؤكد ذلك، فكيف تحقق الأمر؟ الوعي بدور العلم مهم جداً. أول خطوة الاقتناع بأن قوة الدول تتأثر جذرياً بقدرتها على رعايتها لعلمائها ومدى قدرتها

من تحديات هذا الوضع المجتمعي عدم الاكتراث بمخرجات البحث العلمي من قبل المسؤولين ومدبري الشأن العام، فهم يعتقدون أنهم الأقدر على فهم وحل المشكلات التي تواجههم، ولا حاجة لهم إلى المشورة من أيّ كان وبخاصة من الهيئات البحثية الوطنية.

على اجتذاب المواهب. في عام 1980، «شكلت الحكومة لجنّتين، واحدة للعثور على وظائف مناسبة لهم، والأخرى لدمجهم اجتماعياً، وبمساعدة مستشاري طلابنا في بعثاتنا في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا، توجه فريق من المسؤولين لمقابلة الطلاب الآسيويين الواعدين في جامعاتهم لحفزهم على العمل في سنغافورة. وقمنا بالتركيز على الطلاب الآسيويين لأن في سنغافورة مجتمعاً آسيوياً يتمتع بمستوى معيشي أعلى ونوعية حياة أفضل مقارنة بأوطانهم، كما يمكنهم الاندماج بسهولة في مجتمعنا. عبر هذا البحث المنهجي عن الكفاءات والمواهب في مختلف أرجاء العالم، استطعنا اجتذاب بضع مئات من الخريجين كل سنة، وقد عوضنا عن خسارة سنوية تراوح نسبتها 5 - 10 بالمئة من أفضل مواطنينا المتعلمين الذين يهاجرون إلى الدول الصناعية»⁽²⁵⁾.

(23) محمد بوالروايح، «كمال يوسف تومي... العالم العبقرى والرجل القرآني»، بوابة الشروق، 10 حزيران/يونيو 2020 <<http://bit.ly/2TYFG5G>> (شاهد بتاريخ 21 آب/أغسطس 2020).

(24) لي كوان يو، من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة (1965-2000)، ترجمة معين إمام، ط 3 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

(25) المصدر نفسه.

المستفاد أن استمالة الكفاءات ورعايتها تتطلب استراتيجية وطنية طويلة الأمد، بينما مشكلة بلداننا أنها لم تخرج بعد من دوامة سياسات رد الفعل والارتباط بالغير إما بميرر العجز عن التصدي للتطورات والاضطرابات المحلية والإقليمية بسبب تعقيدها، وإما بسبب الاستمرار في الوضع الراهن واستدامته بنفس الممارسات السابقة التي لم تتخلص بعد من الاعتقاد في جدوى سرديّة «الأمن قبل لقمة العيش». حالة سنغافورة، وغيرها كثير، أبرز دليل على إمكان التغيير. ليس من اليسير أن تنتقل دولة في ثلاثة عقود ونصف العقد من البحث عن لقمة العيش إلى تحقيق أعلى مستويات المعيشة. يكمن سرّ النهضة في التقيد بمعايير الحكامة واختيار العقول المناسبة لإحداث الفارق. من جهة، تم التفكير في برامج دراسية لشحذ الذكاء المحلي، ثم فُتحت فيما بعد جسور التواصل مع الباحثين الآسيويين المتميزين في جامعاتهم لتشجيعهم على العمل في سنغافورة الأقرب لثقافتهم والأفضل لمحواتهم. في محطة ثالثة، توجّه الاهتمام إلى البحث عن ألمع المهارات والخبرات في جميع أرجاء العالم بعد توفير الآليات والبنيات اللازمة (مختبرات ومعاهد ومراكز علمية بمواصفات عالية الجودة) للاستفادة من طاقاتهم ومساعدتهم على إنجاز مشاريعهم البحثية التي ستعود بالنفع عليهم وعلى البلد الذي وثق فيهم. بخلاف ذلك، في غياب معايير ورؤى واضحة محفزة على البحث وجاذبة له، تتولد نفسية أو عقلية لا تنظر بتقدير ورضا لتحسين ظروف الاشتغال أو الرفع من تعويضات ومنح البحث العلمي لفائدة الأستاذ (5) أو الطالب (6). لعل هذا يقود إلى التشديد على خطورة وجود هذه النوازع النفسية والعقلية، أو ضعف - إن لم أقل غياب - بيئات حاضنة للتصحيح والتكوين العلميين، ووجود ثقافة معادية للنجاح أو غير مهياً للاعتراف بوجوده أصلاً، بغض النظر عن وجود جدية ملحوظة أو عدمها تطبع الإسهامات العلمية على المستوى الكمي والنوعي. وما يزيد الوضع سوءاً أن الثقافة قُلبت رأساً على عقب إلى أن تحولت إلى صناعة للترفيه. ولأن مفهوم الثقافة هنا، كما يستخدمها الأناسيون المعاصرون، تحيل إلى مجمل أنماط سلوكيات مجموعة اجتماعية، وكل مجموعة/ جماعة تستند إلى كلّ معقد من أنماط التصرف - أو «الأدوار» التي يتبعها أعضاء المجموعة حينما يجدون أنفسهم في الأوضاع المقابلة⁽²⁶⁾، لنا أن نتخيل انعدام «التقدير والاعتراف» اللازمين للاختراعات والدراسات العلمية. من تحديات هذا الوضع المجتمعي عدم الاكتراث بمخرجات البحث العلمي من جانب المسؤولين ومدبري الشأن العام، فهم يعتقدون أنهم الأقدر على فهم وحل المشكلات التي تواجههم، ولا حاجة لهم إلى المشورة من أيّ كان وبخاصة من الهيئات البحثية الوطنية.

عود على بدء، يبدو أن مجال البحث العلمي والأكاديمي صمّام أمان لكسب رهانات التنمية المستدامة. المطلوب أن يحصل الاقتناع بأن هذا المجال يجب ألا يخضع تدبيره للحسابات المالية أو الهواجس السياسية والاجتماعية، أو أن يكون لعبة في يد «السياسيين» أو ممتهمي الضحالة العلمية أو مناصريها، وإنما أساس بناء وطن يحتضن الكفاءة ويحرص على دعمها، ويجتهد في الاستخدام الأمثل للثروة بمختلف أشكالها ويتصدى لاحتكارها أو سوء استعمالها. القول بهذا رضوخاً لحركية

(26) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج

سعد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، 1992)، ص 8.

الزمن في أفق التفكير في طريق سالك للنهضة والتنوير العربيين، بالاعتماد على الموارد الذاتية بالدرجة الأولى، التجاهل «زيغ» عن القيم الحقيقية التي ينبغي الحرص على غرسها في نفوس وعقول الناشئة منذ السنوات الأولى لترسيخ احترام العلم والعلماء والباحثين وعدم الاستخفاف بهم أو التراخي في توفير مناخ سليم ومشجع على الإبداع والتألق العلمي. فما عاد خطاب العاطفة كافيًا لوحده لحفز الكفاءة أو استقطابها في ظل التحولات الديمغرافية والقيمية والتطورات الجيوسياسية التي لا تزعجها أي رؤية أخلاقية، توفير البنى اللازمة والتشجيع المادي والمعنوي (وفق قواعد واضحة) سيكون تأثيره أقوى من كل البلاغات والنيات. لا نعدم هنا دور وجود إرادة البحث والاستماتة في التحمل والحلم بإمكان إدراك النجاح الفردي والجماعي، لكن وجود بيئة مناسبة يجعل الإرادة والثقة قويتين، بل قد يُحوّل التعثر والإخفاق إلى نجاح حقيقي والعكس صحيح! □